

أخبار قصيرة



بورصة تل أبيب تواصل التراجع

تراجع مؤشر بورصة تل أبيب الرئيسي (تاسي ٣٥) بنسبة ٠.١٣٪ إلى ١٩١١/٨٨ نقطة على وقع تعهد الكيان الصهيوني بالرد على هجمات إيران، وذلك لليوم الثاني على التوالي. وانخفض سهم بنك لثوي في تعاملات الثلاثاء ١/١٥٪ إلى ٢/٨٣ شيكل (٧٥٠ دولار)، كما تراجع سهم بنك هبوعليم بنسبة مماثلة إلى ٣/٢٢ شيكل (٨٦٠ دولار). وانخفض سهم شركة البيت سيستيم للصناعات الدفاعية ٠.٧٣٪ إلى ٧٥/٨٧ شيكلاً (٢٠٠/٢٢٢ دولار). وتراجع مؤشر بورصة تل أبيب الرئيسي، الإثنين، بنسبة ١/٢٣٪ إلى ١٩١٤/٤٣ نقطة، كما انخفض مؤشر سندات الشركات ٠.٢٤٪ إلى ٣٧٦/١٤ نقطة.

يشار إلى أن محافظ بنك إسرائيل (البنك المركزي)، أمير يارون، قال في تصريحات: إن الموقف بين "إسرائيل" وإيران أثار حالة من عدم اليقين الجيوسياسي فزادت عوائد السندات، ومبادلات العجز الائتماني (علاوة المخاطر على السندات الحكومية)، كما تأثر سعر صرف الشيك، لذلك تم تثبيت الفائدة في اجتماع السياسة النقدية الأخير.



الخطوط القطرية والعراقية تستأنفان رحلاتهما لإيران

أعلنت الخطوط الجوية القطرية استئناف الرحلات إلى إيران، وتسير الناقلية القطرية ٢٠ رحلة أسبوعية إلى ٤ مدن إيرانية، هي طهران ومشهد وشيراز واصفهان.

يأتي ذلك في وقت استأنفت فيه المطارات في إيران حركة الإقلاع والهبوط يوم الاثنين، وفق ما أفاد به الإعلام الرسمي، وذلك بعد تعليقها أو تأثرها جراء الهجوم الذي شنته طهران على الكيان الصهيوني مساء السبت الماضي وأثار توتراً إقليمياً. وأكدت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء "إرنا"، إن "الرحلات في مطار الإمام الخميني الدولي عادت إلى طبيعتها" اعتباراً من الساعة السادسة بالتوقيت المحلي. كما عادت الحركة إلى طبيعتها في المطار الثاني للعاصمة، مهرا باد، إضافة إلى مطارات تبريز (شمال غرب) ومشهد (شمال شرق) وشيراز (جنوب). وفي السياق، أعلنت الخطوط الجوية العراقية استئناف رحلاتها إلى إيران اعتباراً من أمس الثلاثاء بعد توقفها قبل يومين بالتزامن مع رد طهران ضد تل أبيب. وذكرت الخطوط الجوية العراقية، في بيان مقتضب مساء الإثنين، إن "الرحلات الجوية بين العراق وإيران ستستأنف اعتباراً من الثلاثاء".

وكانت السلطات الإيرانية علقت حركة الملاحة في المطارات تزامناً مع شن الحرس الثوري هجوماً بالطائرات المسيرة والصواريخ نحو الكيان الصهيوني ليلية الأحد الماضي، رداً على قصف صهيوني دمر مبنى القنصلية الإيرانية في دمشق قبل أسبوعين.

بعد الرد الإيراني على الكيان الصهيوني

حسابات اقتصادية تلجم إدارة بايدن عن فرض عقوبات على طهران

الوفاق/وكالات- قال محللون إن الرد الإيراني غير المسبوق بالصواريخ والطائرات المسيرة على الكيان الصهيوني من غير المرجح أن يؤدي إلى فرض عقوبات كبيرة على صادرات النفط الإيرانية من جانب إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، نظراً للمخاوف إزاء ما يترتب على هذه العقوبات من ارتفاع أسعار الخام وإثارة غضب الصين، أكبر مشتر للنفط.

وبعد وقت قصير من شن طهران الهجوم في مطلع هذا الأسبوع للرد على الضربة الإسرائيلية في الأول من أبريل/ نيسان على القنصلية الإيرانية في دمشق، اتهم زعماء الجمهوريين في مجلس النواب الأميركي بايدن بالفشل في تطبيق الإجراءات الحالية وقالوا إنهم سيبحثون هذا الأسبوع سلسلة من مشاريع القوانين لتشديد العقوبات على إيران. ومن شأن الضغوط السياسية التي تتعرض لها الحكومة الأميركية من

أجل معاقبة إيران أن تطرح مشكلة شائكة تتمثل في كيفية ردع مثل هذه الهجمات في المستقبل دون تصعيد التوترات بالمنطقة ولا رفع أسعار النفط وإغضاب الصين، أكبر مشتر للنفط الإيراني. وتقول واشنطن منذ شهرين من بين أهدافها الأساسية منع الحرب الإسرائيلية على غزة من التحول إلى حرب إقليمية أوسع، وإن الهدف الرئيسي هو عدم تدخل طهران بشكل مباشر.

وقال بعض المحللين المعنيين بقضايا الشرق الأوسط إنهم يشكون في أن بايدن سينتخذ تدابير مهمة لتعزيز تطبيق العقوبات الأميركية الحالية من أجل تضيق الخناق على صادرات النفط الخام. وقال سكوت موديل، الضابط السابق بوكالة المخابرات المركزية الأميركية والرئيس التنفيذي لمجموعة رابيدان للطاقة: "حتى لو تم إقرار مشاريع القوانين هذه، فمن الصعب أن نرى إدارة بايدن

تهرع لمحاولة اتخاذ إجراء أو تنفيذ العقوبات الحالية أو عقوبات جديدة لتقليص أو كبح (صادرات النفط الإيرانية) بأي طريقة مجددة".

إنفاذ العقوبات

أعاد الرئيس السابق دونالد ترامب فرض العقوبات الأميركية على النفط الإيراني في عام ٢٠١٨ بعد الانسحاب من الاتفاق الدولي بشأن برنامج طهران النووي السلمي. وسعت إدارة بايدن إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد التهرب من تلك الإجراءات بفرض عقوبات على شركات في الصين والإمارات ودول أخرى.

وعلى الرغم من هذه المساعي، تشير تقديرات رابيدان إلى أن صادرات النفط الإيرانية بلغت ما بين ١/٦ مليون و١/٨ مليون برميل يومياً، وبإستثناء المكشفات، وهي نفط خفيف جداً. وقال موديل: إن هذا قريب جداً من مستوى المليوني برميل يومياً للصادرات الإيرانية قبل

العقوبات. ومن العوامل التي ستثني السياسي المنتمي للحزب الديمقراطي بايدن عن التحرك بقوة للحد من صادرات النفط الإيرانية التأثير المحتمل على أسعار البنزين.

وقالت كيمبرلي دونوفان، الخبيرة المعنية بالعقوبات ومكافحة غسل الأموال في مؤسسة المجلس الأطلسي الأميركية البحثية: إن العقوبات المتعلقة بالنفط لم يتم تطبيقها بصرامة في العامين الماضيين. وأضافت: "لا أتوقع أن تسدد الإدارة الإجراءات التنفيذية رداً على الهجمات التي شنتها إيران بصواريخ وطائرات مسيرة على إسرائيل في مطلع الأسبوع، وذلك في المقام الأول نظراً للمخاوف من أن يؤدي هذا إلى زيادات في أسعار النفط"، وقالت: إن "أسعار النفط، وبالتالي أسعار البنزين في محطات الوقود، تشكل عاملاً حرجاً خلال عام الانتخابات".

من العوامل التي ستثني الرئيس الأميركي عن التحرك بقوة للحد من صادرات النفط الإيرانية التأثير المحتمل على أسعار البنزين

العلاقات مع الصين

قد تؤدي العقوبات القوية إلى زعزعة استقرار العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، والتي حاول المسؤولون الصينيون والأميركيون إصلاحها بعد فترة عصبية أعقبت إسقاط الولايات المتحدة في العام الماضي، ما يشتهه بأنه بالون مراقبة صيني عبر الأراضي الأميركية.

ويتم تصنيف جميع أنواع النفط الإيراني الذي يدخل إلى الصين تقريباً بأن مصدره ماليزيا أو دول شرق أوسطية أخرى، ويتم نقله بواسطة "أسطول مظلم" من الناقلات التي عادة ما تغلق أجهزة الإرسال والاستقبال الخاصة بها عند التحميل في الموانئ الإيرانية لتجنب رصدها.

وقد قدرت شركة فروتيكسا أناليتكس، المتخصصة في تتبع الناقلات، أن الصين حصلت على رقم قياسي بلغ ٥٥/٦ مليون طن متري أو ١/١١ مليون برميل من الخام الإيراني يومياً في العام الماضي. ومثل ذلك ما يقرب من ٩٠٪ من صادرات إيران من النفط الخام و ١٠٪ من واردات الصين من النفط.

وأشار عدد من المحللين إلى أن واشنطن قد تتخذ بعض الإجراءات لخفض صادرات النفط الإيرانية جزئياً لتخفيف أي رد فعل إسرائيلي على الضربات الإيرانية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تصعيد الصراع؛ لكنهم قالوا إن هذا لن يرقى إلى مستوى إجراء قوي مثل فرض عقوبات على مؤسسة مالية صينية كبيرة، وبدلاً من ذلك قد يشمل استهداف كيانات صينية أو كيانات أخرى تشارك في مثل هذه التجارة.

وقال مصدر مطلع على هذا الأمر: "إذا كنت تريد حقاً ملاحقة صادرات النفط الإيرانية، نعم، فسيتعين عليك اتخاذ إجراء مؤثر ضد الصين". وأضاف: "هل ستلاحقون البنوك الكبرى فعلاً؟ هل ستفعلون شيئاً لم تفعله الإدارة (الأميركية) وحتى إدارة ترامب لم تفعله؟"

وقال جون ألتمان، محلل شؤون الشرق الأوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية: إن هناك حدوداً لما يمكن أن تفعله واشنطن لفرض عقوبات وإن المتهربين بارعون في العثور على الثغرات، وأوضح قائلاً: "أتوقع أن أرى تحركاً بسيطاً في اتجاه (فرض) عقوبات اقتصادية على إيران؛ لكنني لا أتوقع أن يتمكن البيت الأبيض - أو أي إدارة في المستقبل - من إغلاق صنوبر النفط الإيراني بالكامل".

تداعيات إغلاق مضيق هرمز الاقتصادية

وأكثر الدول المستهدفة تضرراً هي الصين واليابان والهند، ولعلها أكثر دول بحاجة لخفض التصعيد، وهذا ما يفسر اتصال وزير الخارجية الإيراني بنظيره الهندي ومطالبتة بموقف إيجابي في مجلس الأمن. ٥- وكذلك سترتفع أسعار الغاز الطبيعي طبعاً، لأن ثلث الغاز الطبيعي يمر من مضيق هرمز.

وأخيراً، إن النفط الذي لا يمر من مضيق هرمز يتم بيعه عبر باب المندب وقناة السويس، ومع إغلاق هذا الطريق أيضاً ستصيح أسعار النفط مضاعفة، وليس من منتج بديل سوى الولايات المتحدة وروسيا وكندا، ولا أعتقد أنها ستفق على سد الطلب العالمي.

لكل ما تقدم، نعتقد أن الولايات المتحدة ستلجج تنبهاً هذه المرة وتمنعه من الهجوم في العمق الإيراني، وهو لا يستطيع مهاجمة إيران بالطائرات ما لم يتم تزويده بطائرات إرضاع جوي أمريكي، أو يستعين بدولة مجاورة لإيران.

وكلا الأمرين لا يمكن تحقيقهما بدون الدعم الأمريكي، وهذا يعني تداعيات أزمة اقتصادية عالمية وأزمة وقود في داخل الولايات المتحدة قد تجعل خسارة الرئيس الأمريكي للانتخابات أمر حتمي، والله غالب على أمره.

وفي العالم عموماً. فكما تعلمون أن معظم الأميركيين يعتاشون على التبضع من أسواق الأطعمة الجاهزة، وهذه الأسواق تزود بالمنتجات من شركات ضخمة موزعة في الولايات المتحدة، وتقوم هذه الشركات بنقل البضائع من معاملها وتوزيعها إلى الأسواق عبر الولايات، وارتفاع أسعار الوقود يعني ارتفاع أسعار النقل وبالتالي أسعار البضائع، وأجور التنقل بين المدارس والمستشفيات وباقي مرافق الحياة سترتفع أيضاً، والاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي من الوقود حتماً سينضب ولا يستطيع تلبية الطلب على الوقود.

وكما يقول بوب ماكنلي، مستشار الطاقة الأسبق في البيت الأبيض، "أكثر ما يخشاه الرئيس الأمريكي هو ارتفاع أسعار الوقود في عام الانتخابات"، لأن الأميركيين عموماً يصوتون لحيوبهم، ولا تعنيهم القضايا الخارجية.

٣- كما أن إغلاق مضيق هرمز سيؤثر على "البرتودولار"، لأن الدول المستوردة ستلجج أمنتجين آخرين بعيداً عن مضيق هرمز مثل روسيا، وهي لن تباع النفط بالدولار.

٤- أكثر الدول المنتجة ستكون تضرراً هي العربية السعودية والعراق والإمارات،



الوفاق/ خاص
هشام الزهراني

مضيق هرمز ذلك الممر الاستراتيجي الاقتصادي لكل العالم، حيث يمر عبره النفط الخام من الخليج الفارسي إلى دول آسيا وأوروبا، بل وباقي دول العالم. وحسب وكالة الطاقة الأميركية، فإن ٢٠ مليون برميل نفط تمر من مضيق هرمز يومياً، وهي ما تعادل استهلاك الولايات المتحدة يومياً.

مضيق هرمز يبلغ عرضه ٢١٠ أميال في أوسع نقطة ٣٤٠ كم، وأضيق نقطة تقريباً ٣٥ ميلاً أي ٥٥ كم، وأي ازدحام ممكن أن يحدث في مضيق هرمز، بسبب حادث أو غيره، ممكن أن يرفع تكلفة سفن شحن الوقود بسبب تأخر تزويد النفط، فكيف إذا تم إغلاقه بشكل كامل؟

في يوم الرد الإيراني على الاعتداء الصهيوني، احتجزت البحرية الإيرانية سفينة صهيونية، وهي إشارة إلى إمكانية غلق إيران لمضيق هرمز إذا تطلب الأمر، ولنقرأ تداعيات إغلاق مضيق هرمز الاقتصادية: ١- إذا أغلق الإيرانيون مضيق هرمز سترتفع أسعار النفط ٢٠٪ لأول وهلة على الأقل. ٢- وسيرتفع سعر الوقود بما يسبب ارتفاع التضخم في الولايات المتحدة خصوصاً،

الصراع في المنطقة يهدد بدفع أسعار الطاقة العالمية الى الارتفاع

إعلان «إسرائيل»، بالرد على إيران يرفع أسعار الغاز بأوروبا



إلى الارتفاع، في وقت ما تزال فيه البنوك المركزية تحاول كبح جماح التضخم. ومساء السبت، أطلقت إيران نحو ٣٥٠ صاروخاً وطائرة مسيرة بأول هجوم تشنه من أراضيها على الأراضي المحتلة، رداً على هجوم صاروخي استهدف القسم القنصلي بسفارة طهران لدى دمشق مطلع أبريل/ نيسان الجاري.

صعدت أسعار عقود الغاز الطبيعي في أوروبا، أمس الثلاثاء، بعد إعلان مسؤولين صهاينة عن نية تل أبيب الرد على الهجوم الإيراني الذي استهدف قواعد عسكرية صهيونية مساء السبت الماضي. وبحلول الساعة ٠٨/٠٠ بتوقيت غرينتش، ارتفعت العقود الآجلة الهولندية لأشهر أقرب استحقاق، وهو مؤشر الغاز الأوروبي، بنسبة ٢/٧ بالمئة إلى ٣١/٩٨ يورو (٣٥٠ دولار) لكل ميغاواط في الساعة، لتقترب من أعلى مستوياتها منذ يناير/ كانون الثاني الماضي.

وارتفعت العقود بنحو ١٨ بالمئة منذ الخميس، عندما بدأت الأسواق في إضافة علاوة مخاطر جيوسياسية أكبر بشأن توترات الشرق الأوسط، بما في ذلك الاضطرابات المحتملة من الضربات الروسية على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا.

وعزز المسؤولون الأوروبيون والأميركيون دعواتهم للكيان لتجنب التصعيد المتبادل مع طهران، الذي يمكن أن يؤدي إلى حرب أوسع نطاقاً. ويهدد الصراع الأوسع في المنطقة بدفع أسعار الطاقة العالمية